الفصل الثامن: السياسة المالية

FISCAL POLICY

FISCAL POLICY

قبل أن تبدئي بدراسة السياسة المالية ارجوا الاطلاع على الرابط :

https://youtu.be/DAF81UKWCOI?si=6_sgcLMZ6E-tZsoF

Fiscal Policy

explained

www.siminstitute.com

مقدمة:

- **هناك خلاف حول حجم الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة في الاقتصاد:**

١. المدرسة الكينزية (نسبة لمؤسسها جون كينز) ترى أن الحكومة تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق الاستقرار.

٢. آخرون يرون أن الحكومة غير قادرة على تحقيق الاستقرار، بل أن الانفاق الحكومي قد يؤدي لتذبذبات ضارة في الاقتصاد. (المدرسة الكلاسيكية وبعض المدارس الأخرى)

- على الرغم من هذا الخلاف، إلا أن الغالبية يتفق على أهمية الدور الذي يلعبه الانفاق الحكومي في اقتصاديات دول العالم.

مقدمة:

- **السياسات المالية المتاحة للحكومة:** السياسة الضريبية، الانفاق الحكومي، المدفوعات التحويلية.

- **أهداف السياسات المالية:**

١. التأثير على الطلب الكلي لتحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستقرار السعري مثل (تحارب التضخم) في الاقتصاد.

٢. تخفيض عجز الميزانية الحكومية بغرض زيادة الاستثمار الخاص وضمان النمو الاقتصادي في المدى الطويل. لان (تخفيض العجز يرسل إشارة إيجابية للأسواق والمستثمرين حول التزام الحكومة بالاستقرار المالي، مما يعزز ثقة المستثمرين ويشجعهم على استثمار)

مقدمة:

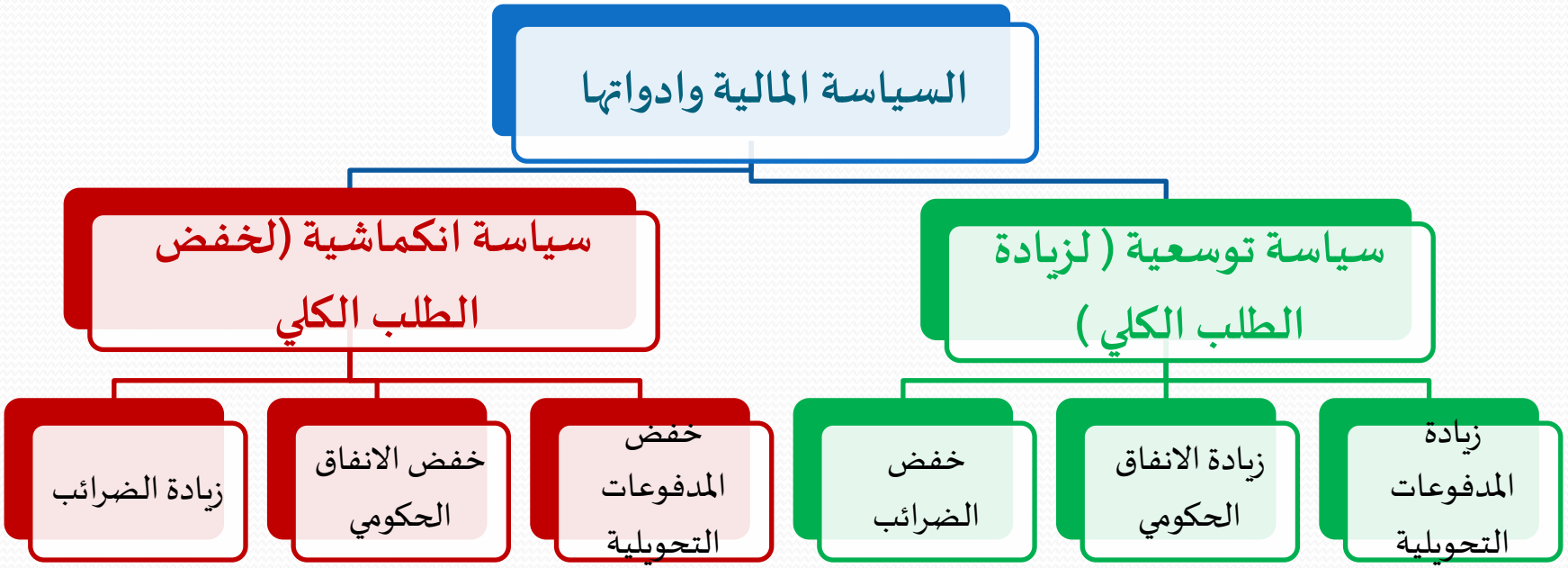
السياسة المالية وادواتها
سياسة توسعية (لزيادة الطلب الكلي)
زيادة المدفوعات التحويلية
زيادة الانفاق الحكومي
خفض الضرائب
سياسة انكماشية (لخفض الطلب الكلي
خفض المدفوعات التحويلية
خفض الانفاق الحكومي
زيادة الضرائب

الضرائب والانفاق الاستهلاكي:

- **أنواع الضرائب:**

١. **ضرائب تتغير بتغير مستوى الدخل (الضرائب النسبية)%** : إما بشكل مباشر كالضرائب الدخل

($T = t\ Y$) أو بشكل غير مباشر كضرائب المبيعات (فارتفاع الدخل ← زيادة الاستهلاك ← ارتفاع الضرائب المحصلة من المبيعات).

١. **ضرائب لا تتأثر بمستوى الدخل (الضرائب الثابتة):** هي الضرائب الثابتة

٢. ($T = To$) كالرسوم الحكومية **مثل:** رسوم الرخص و الرسوم البلدية.

الضرائب والانفاق الاستهلاكي:

- أهمية التفرقة بين نوعي الضريبة: **الدخل المتاح (Yd = Y - T) ينخفض بزيادة الضرائب** حتى لو لم يتغير الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي لانتقال **خط الاستهلاك لأسفل.** مقدار و نوعية الانحراف يعتمد على ما إذا كان التغير في الضرائب الثابتة أم المتغيرة (النسبية) (أي على نوع الضريبة)

١. **التغير في الضرائب الثابتة:** يؤدي لتغير معاكس للدخل المتاح بنفس المقدار و من ثم الانفاق الاستهلاكي بنفس المقدار. ينتقل خط الاستهلاك بشكل موازي للسابق.

٢. **التغير في الضرائب النسبية:** معدل الضرائب تكون أعلى عند مستويات الدخل المرتفعة مقارنة بالمستويات المنخفضة، مما يؤدي لانحراف خط الاستهلاك بشكل أكبر عند المستويات العليا للدخل (غير متوازي).

الضرائب والانفاق الاستهلاكي

كيف تؤثر الضريبة على الاستهلاك؟

T↑ ⇦ Yd↓ ⇦ C↓

(والعكس)

(تأثيرها غير مباشر)

شكل الانزحاف؟

يعتمد على نوع الضريبة

الضرائب الثابتة

الرسوم الحكومية ← رسوم الرخص، رسوم البلدية

الضرائب النسبية

مباشرة ← ضريبة الدخل

غير مباشرة ← ضريبة المبيعات

إذا اعطيت دالة الاستهلاك التالية C = 100 + 0.75Y
وضحي الفرق بين فرض ضريبة ثابتة مقدارها 100
وفرض ضريبة نسبية قدرها 20% ؟

الضرائب والانفاق الاستهلاكي

C=100+.75Yd

T=100

الضرائب الثابتة:

الرسوم الجمركية(رخص و بلدية)

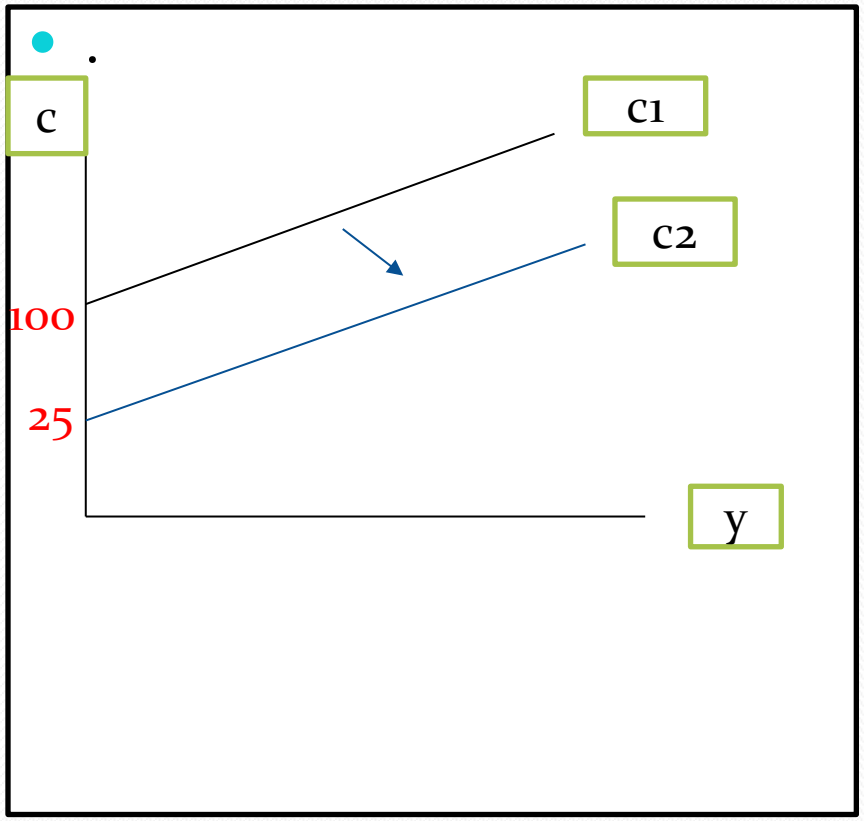

- C= 100+.75(Y-100)
- C= 100+ .75Y-75
- C= 25+.75Y
  - القاطع انخفض بمقدار bTo
  - الميل ثابت
  - **زحف متوازي**.. لتفسير الميل الحدي للاستهلاك زيادة الدخل (بمقدار ريال)←زيادة الاستهلاك (بمقدار٧٥.)

الضرائب والانفاق الاستهلاكي

C=100+.75Yd

الضرائب النسبية:

مباشرة ← ضريبة الدخل

غيرمباشرة ← ضريبة مبيعات

t=20%

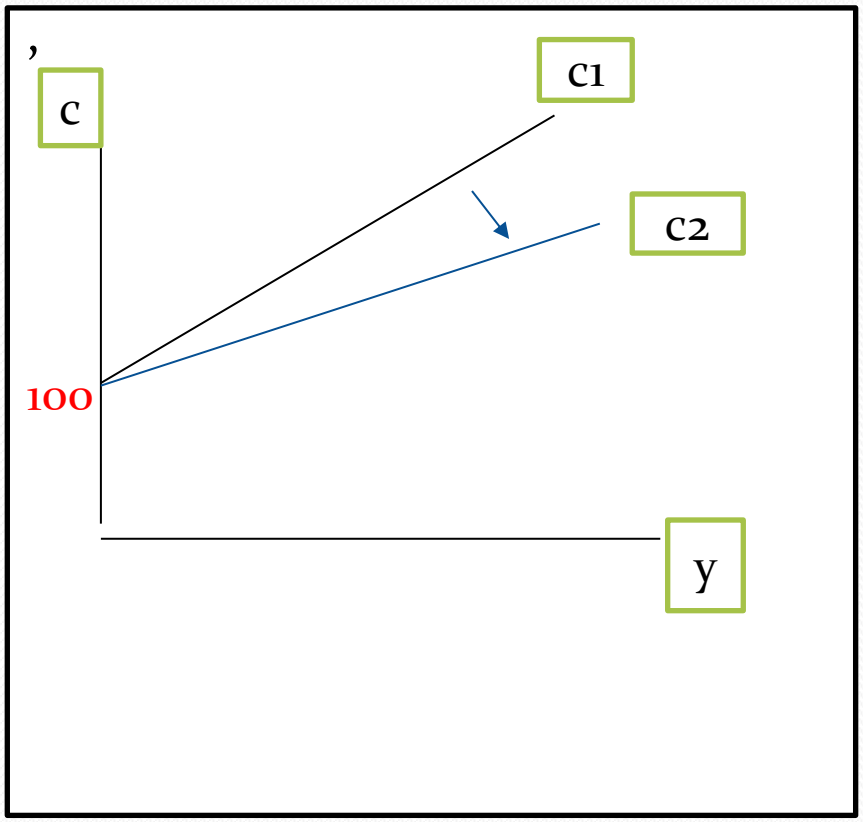

- C=100+.75(Y-.2Y)
- C= 100+.75(.8Y)
- C= 100+.6Y

- القاطع ثابت
- الميل انخفض بمقدار b(1-t)
- زحف منفرج غيرمتوازي .. تفسير الميل الحدي للاستهلاك زيادة الدخل(بمقدار ريال) ←زيادة الاستهلاك (بمقدار أقل 6.)

تذكري :معدل الضريبة (النسبية اعلى عند مستويات الدخول المرتفعة)

Y = 1000,000
b = 0.75

ضريبة الدخل و المضاعف:

- إذا قامت شركة سابك بصرف مليون ريال رواتب لموظفينها والعاملين بها وكان الميل الحدي للاستهلاك لهؤلاء العاملين يساوي ٠,٧٥ فإن:

	حالة عدم وجود ضرائب	حالة وجود ضريبة دخل T = 20% = 0.2Y
الدخل المتاح للإنفاق	Yd = Y = 1000,000	Yd = Y − T = 1000,000 − 0.2(1000,000) Yd = 800,000
الانفاق الاستهلاكي	C = 0.75(1000,000) C = 750,000	C = 0.75(800,000) C = 600,000
المضاعف	$Mr = \frac{1}{1-b} = \frac{1}{1-0.75} = \frac{1}{0.25}$ $Mr = 4$	$Mr = \frac{1}{1-b+bt} = \frac{1}{1-0.75+0.75(0.2)}$ $Mr = \frac{1}{0.4} = 2.5$

ضريبة الدخل و المضاعف:

- **مما سبق، فإن فرض ضريبة نسبية (ضريبة مرتبطة بالدخل):**

١. يقلل الدخل المتاح للانفاق.
٢. يقلل ميل خط الاستهلاك (C) ومن ثم يقل ميل خط الانفاق الكلي (AD).
٣. يقلل قيمة المضاعف.

١) تأثير التغير في الانفاق الحكومي على المضاعف:

- إذا زاد الانفاق الحكومي بمقدار ٤٠٠ مليون ريال ينتقل خط الانفاق الكلي لأعلى بنفس المقدار (٤٠٠ مليون ريال) ،وكان الميل الحدي للاستهلاك= 75.

الناتج المحلي الإجمالي سيزداد بمقدار ١٠٠٠ مليون:

$$\Delta Y = Mr(\Delta G) = 2.5\ (400) = 1000$$

حيث مضاعف الانفاق الحكومي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = Mr = 2.5$$

١) تأثير التغير في الانفاق الحكومي على المضاعف:

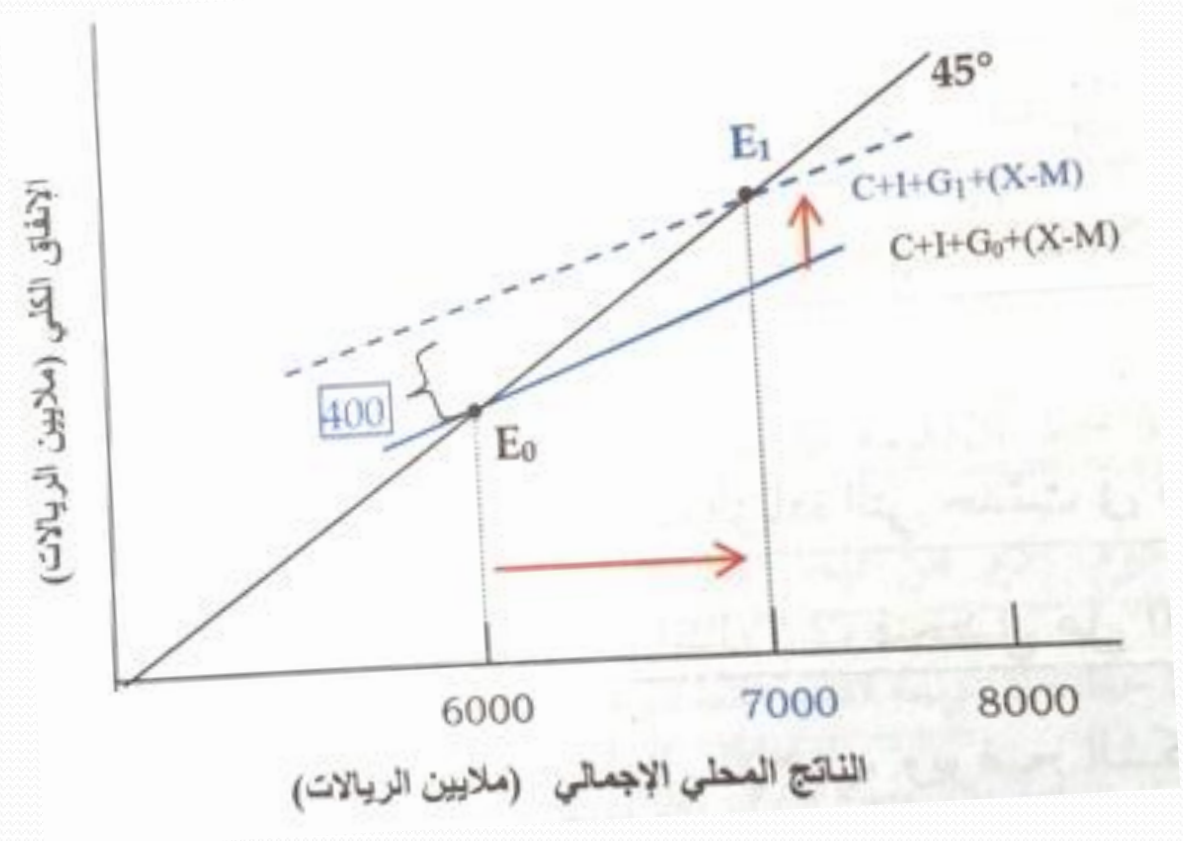

٢) تأثير التغير الضريبي على المضاعف:

- قياس تأثير التغير الضريبي على المضاعف أكثر تعقيداً من التغير في الانفاق الحكومي حيث أن الضرائب تؤثر بشكل **عكسي وغير مباشر** على المضاعف من خلال التأثير على الدخل المتاح أولاً ثم على الاستهلاك.

- **أثر التغير الضريبي على حجم الاستهلاك:** $\Delta C = - b (\Delta T)$ مسافة انتقال خط الانفاق الكلي

- **أثر التغير الضريبي على الناتج المحلي الإجمالي:** $\Delta Y = (Mr)(\Delta C)$

٢) تأثير التغير الضريبي على المضاعف:

- **تابع/ المثال السابق:** إذا **خفضت** الحكومة الضرائب بمقدار ٤٠٠ مليون ريال لكل مستوى من مستويات الناتج المحلي الإجمالي وكان الميل الحدي للاستهلاك = ٧٥. وتوجد ضريبة نسبية = ٢٠ . فإن كل من الاستهلاك و الناتج المحلي الإجمالي **سيزداد** وذلك بمقدار:

$$\Delta C = - b (\Delta T) = -0.75 (-400) = 300$$
$$\Delta Y = (Mr)(\Delta C) = (2.5) (300) = 750$$

وبناء على ذلك فإن قيمة مضاعف الضريبة:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{750}{-400} = -1.875$$

٢) تأثير التغير الضريبي على المضاعف:

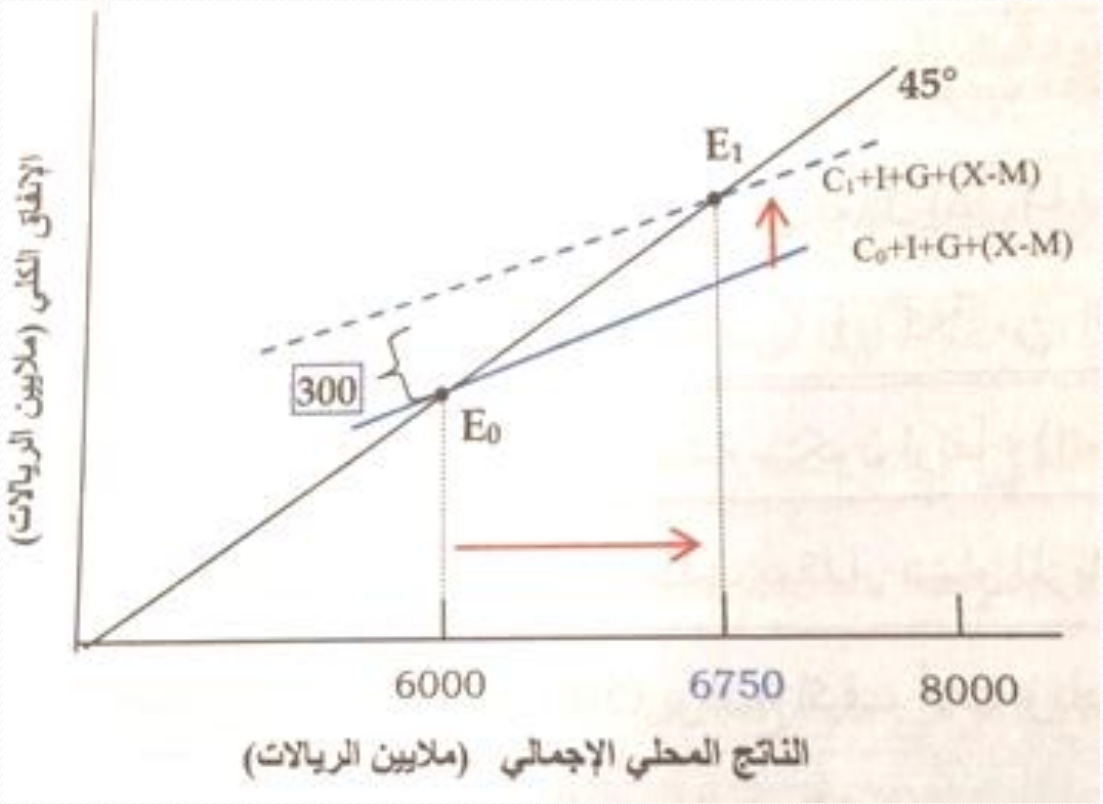

ايهم أقوى تأثيرا الانفاق الحكومي ام الضرائب ؟

أثر الانفاق الحكومي
ΔG

مباشر

(لأنه يمثل أحد عناصر الطلب الكلي)

موجب

لوجود علاقة طردية $G\uparrow \Rightarrow Y\uparrow$

ΔG سيؤدي إلى تغير ΔY الناتج التوازني (الدخل) بنسبة أكبر

أثر الضرائب
ΔT

غير مباشر

(لأنها لا تمثل أحد عناصر الطلب الكلي)

$T\downarrow \Rightarrow Yd\uparrow \Rightarrow C\uparrow \Rightarrow Y\uparrow$

سالب

لوجود علاقة عكسية $T\downarrow \Rightarrow Y\uparrow$

ΔT سيؤدي إلى تغير ΔY الناتج التوازني (الدخل) بنسبة أصغر

OneDrive - Pers
Up to date

بافتراض سياسة ماليه توسعية :

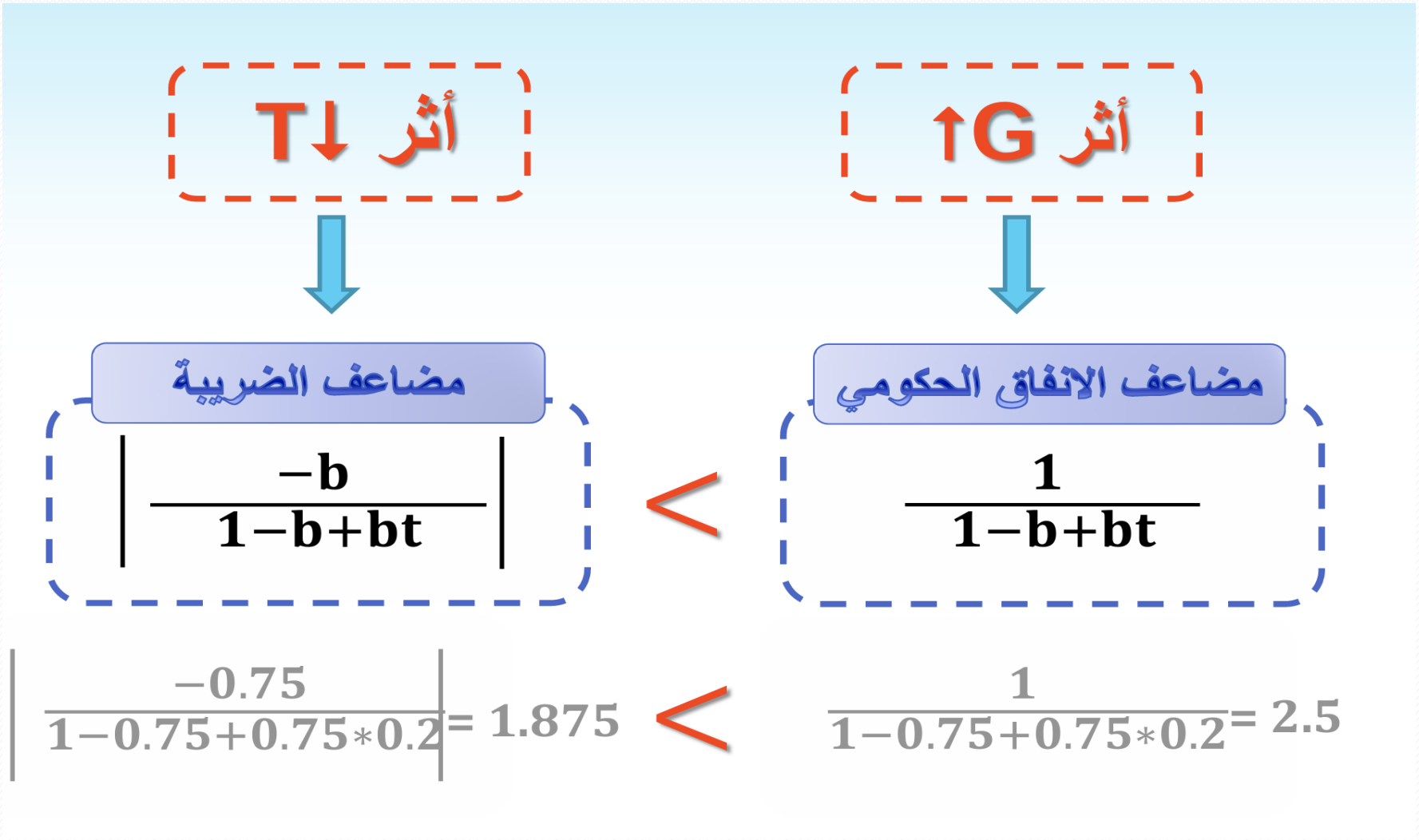

ملاحظات:

- قيمة المضاعف نتيجة زيادة الانفاق الحكومي بمقدار ٤٠٠ مليون أكبر من القيمة المطلقة للمضاعف نتيجة تخفيض الضريبة بنفس المقدار.

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = 2.5 > \left|\frac{\Delta Y}{\Delta T}\right| = 1.875$$

السبب: الضرائب تؤثر في الانفاق الكلي بشكل **عكسي وغير مباشر** من خلال التأثير على الدخل المتاح (المتوزع بين ادخار واستهلاك) ثم على الاستهلاك وذلك بمقدار أقل، أما الانفاق الحكومي فيؤثر بشكل مباشر و بنفس المقدار على الانفاق الكلي لأنه أحد مكوناته.

ميزانية متوازنة

إذا ارتفع (انخفض) كل من الانفاق الحكومي والضرائب بنفس المقدار فإن الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع (ينخفض) بنفس مقدار تغير الانفاق الحكومي.

$$\Delta G = \Delta T \rightarrow \Delta Y = \Delta G$$

المدفوعات التحويلية (الاعانات)

تعريفها: احدى أدوات السياسة المالية، وهي عبارة عن مدفوعات حكومية نقدية لفئة محددة من الأفراد دون أن يطالبوا بتقديم مساهمة مباشرة في الانتاج المحلي.

تعامل في حسابات الناتج (عكس الضريبة)
لأنها تمثل دخل للأفراد

أثرها.. يشبه أثر الضريبة الثابتة T
لكن بالموجب
موجب وغير مباشر

نفس مضاعف الضريبة
لكن بالموجب $\frac{b}{1-b}$

٣) المدفوعات التحويلية الحكومية:

- **المدفوعات التحويلية الحكومية:** (إحدى أدوات السياسة المالية)

هي مدفوعات حكومية نقدية لفئة محددة من الأفراد دون أن يطالبوا بتقديم مساهمة مباشرة في الإنتاج المحلي(الإعانات). مثل : حساب المواطن ، برنامج ساند ، معاشات الضمان الاجتماعي)

- المدفوعات التحويلية الحكومية تضاف للدخل القومي لأنها تمثل دخل للأفراد (يتوزع ما بين ادخار و استهلاك) وبالتالي يزداد مستوى توازن الناتج المحلي الإجمالي ولكن بمقدار أقل.
- **تابع/ المثال السابق:** إذا تم صرف مدفوعات تحويلية (أو تأمينات اجتماعية أو تأمين ضد البطالة) بمقدار ٤٠٠ مليون ريال لمستحقيها فإن منحنى الانفاق الكلي سينتقل لأعلى بمقدار أقل و هو ٣٠٠ مليون ريال (**كما في حالة تخفيض الضرائب**).

٣) المدفوعات التحويلية الحكومية:

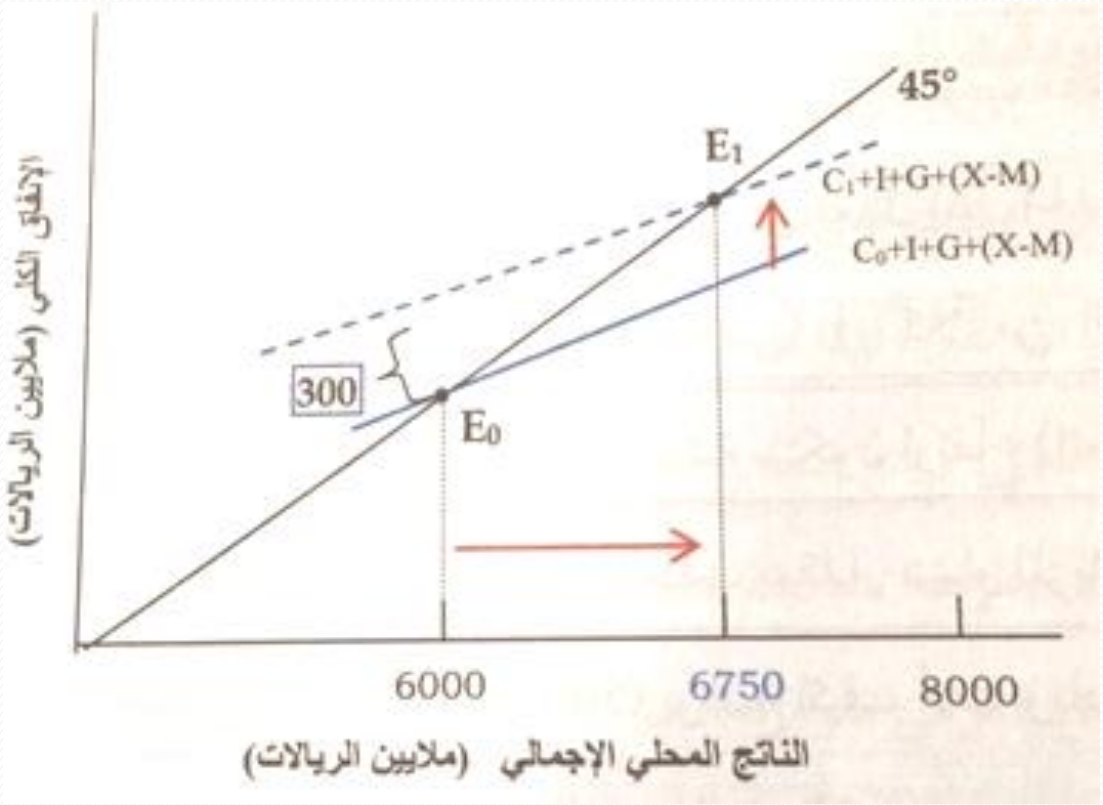

مثال على علاج الفجوات باستخدام السياسة المالية:

$\overline{Y} = 1200$ $Y^* = 1500$

إذا علمت أن الدخل الفعلي 1500 ودخل العمالة الكاملة 1200 حددي نوع الفجوة؟ وبيني كيف يمكن علاجها باستخدام الضريبة الثابتة علما بأن الميل الحدي للاستهلاك 0.8؟

$b = 0.8$

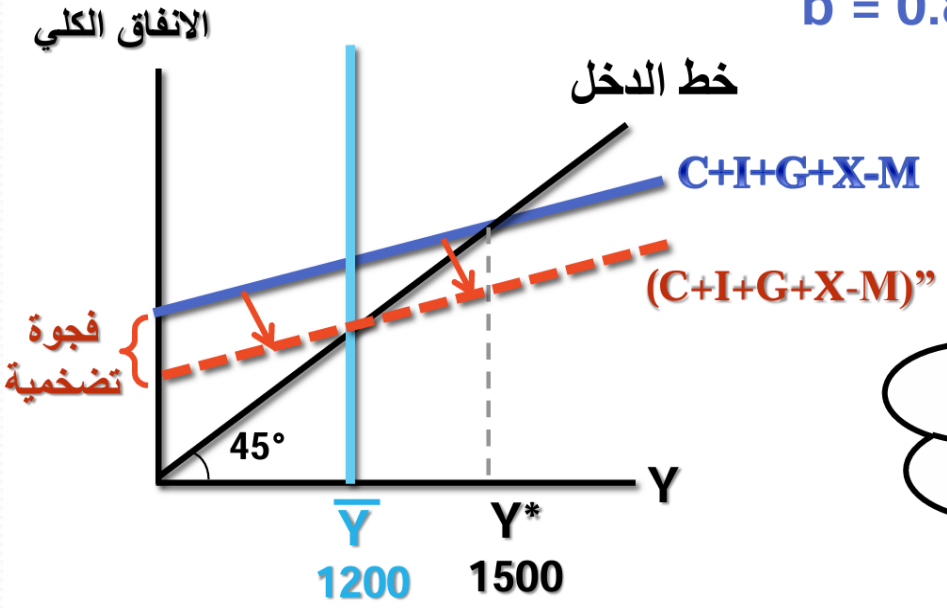

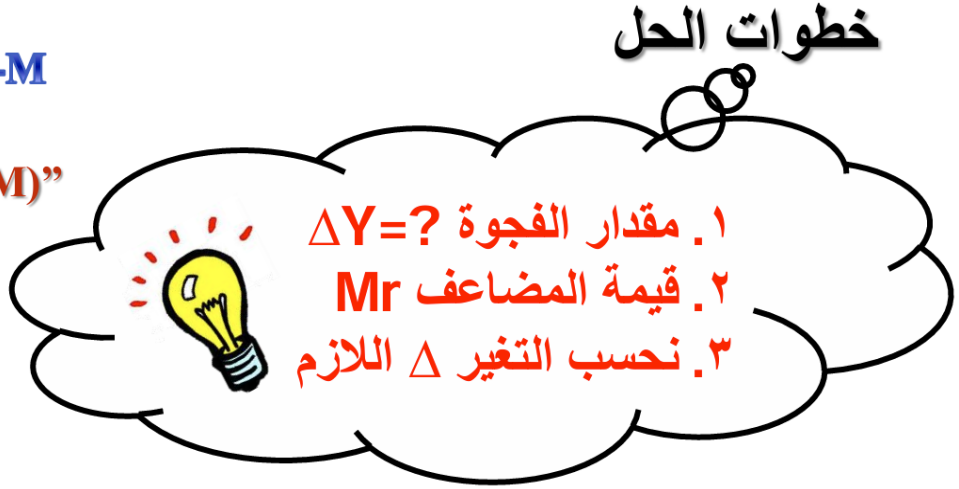

الحل

سالب ← فجوة تضخمية
موجب ← فجوة انكماشية

١. نحسب مقدار الفجوة (التمويل التعويضي).

$$\Delta Y = \overline{Y} - Y^*$$

$$= 1200 - 1500$$

$$= \boxed{-300}$$

الناتج سالب ← فجوة تضخمية

٢. نوجد قيمة مضاعف الضريبة الثابتة..

$$Mr = \frac{\Delta Y}{\Delta T_0} = \frac{-b}{1-b}$$

$$= \frac{-0.8}{1-0.8} = \boxed{-4}$$

ماذا يعني؟

٣. نحسب مقدار التغير في الضريبة اللازم لسد الفجوة..

$$Mr = \frac{\Delta Y}{\Delta T_0}$$

$$\Delta Y = Mr\ \Delta T_0$$

$$-300 = -4\ \Delta T_0$$

$$\Delta T_0 = \frac{-300}{-4}$$

$$\Delta T_0 = 75$$

ماذا يعني؟

لابد من زيادة الضريبة بمقدار 75 لعلاج الفجوة التضخمية والوصول إلى مستوى التوظف الكامل

التخطيط للسياسة المالية التوسعية:

- إذا كانت الدولة تعاني من ركود اقتصادي (فجوة انكماشية) و تنوي حكومتها انعاش الاقتصاد عن طريق تنفيذ سياسة مالية توسعية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي و الوصول لتوظيف كامل قوة العمل، بافتراض ثبات المستوى العام للأسعار فإن الحكومة يمكنها تحقيق هدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال:

١. زيادة الانفاق الحكومي.
٢. تخفيض الضرائب.
٣. زيادة المدفوعات التحويلية.

وذلك بالقدر الكافي لسد الفجوة.

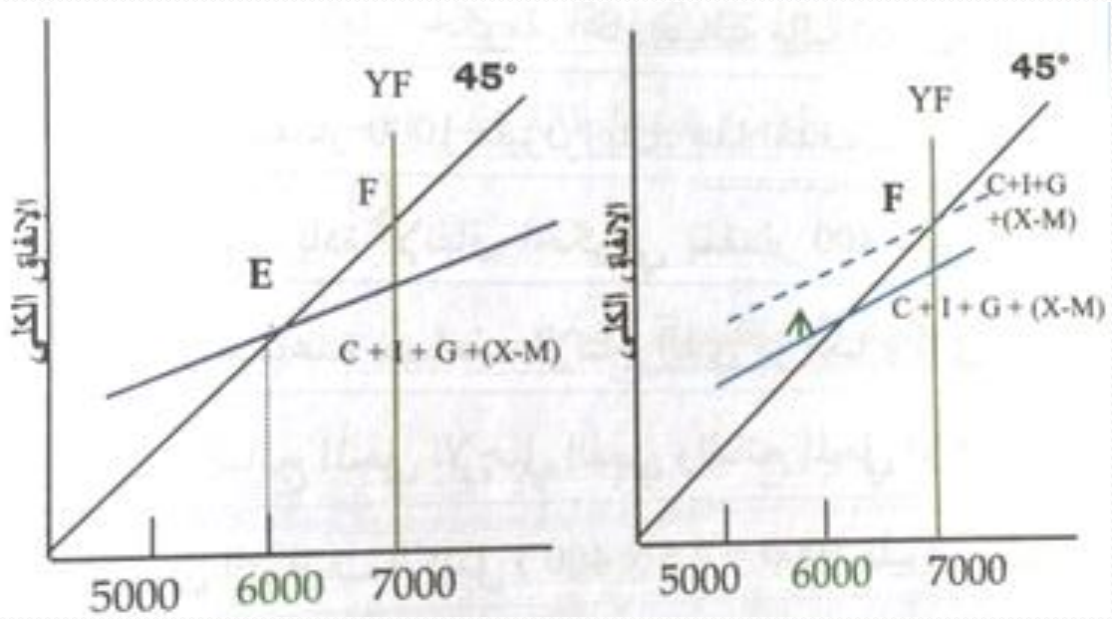

التخطيط للسياسة المالية التوسعية:

b = 0.75
Mr الانفاق = 2.5
Mr الضريبة =- 1.875

- من خلال الرسم السابق:

١. الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ٦٠٠٠ مليون ريال، بينما الناتج المحلي الذي يحقق التوظف الكامل ٧٠٠٠ مليون ريال. $Y=6000 < \bar{Y}=YF=7000$

٢. هناك فجوة انكماشية مقدارها ١٠٠٠ مليون، وبالتالي لابد من زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنفس المقدار. $\Delta Y=1000$ (تذكري اذا كان مقدار الفجوة موجب اذاً فجوة انكماشية والعكس)

٣. يتم معالجة الفجوة والوصول للنقطة F باتباع سياسة مالية توسعية من خلال:

- زيادة الانفاق الحكومي بمقدار ٤٠٠ مليون. $\Delta G=1000\div2.5=400$ ← $\Delta Y=Mr(\Delta G)$
- تخفيض الضرائب بمقدار ٥٣٣,٣ مليون. $\Delta T=1000\div-1.875=-533.3$ ← $\Delta Y=(Mr)(\Delta T)$
- زيادة المدفوعات التحويلية الحكومية بمقدار ٥٣٣,٣ مليون.

التخطيط للسياسة المالية الانكماشية:

- إذا كانت الدولة تعاني من تضخم اقتصادي (فجوة تضخمية) و تنوي حكومتها تنفيذ سياسة مالية انكماشة لتخفيض الناتج المحلي الإجمالي و الوصول لتوظيف كامل قوة العمل، بافتراض ثبات المستوى العام للأسعار فإن الحكومة يمكنها تحقيق هدف تخفيض الناتج المحلي الإجمالي من خلال:

١. تخفيض الانفاق الحكومي.

٢. زيادة الضرائب.

٣. كلا السياستين معاً.

وذلك بالقدر الكافي لسد الفجوة.

التخطيط للسياسة المالية الانكماشية:

- **مما سبق:**

١. الناتج المحلي الإجمالي الفعلي أكبر من الناتج المحلي الذي يحقق التوظف الكامل.

$$Y > \overline{Y}=YF$$

١. هناك فجوة تضخمية، وبالتالي لابد من تخفيض الناتج المحلي الإجمالي بنفس مقدار الفجوة عن طريق اتباع سياسة مالية انكماشية وبالتالي ينتقل خط الانفاق الكلي لأسفل وتحقيق التوازن عند مستوى التوظف الكامل.

- **الفرق بين آلية التصحيح الذاتي والسياسة المالية الانكماشية في التخلص من الفجوة التضخمية: آلية التصحيح الذاتي تستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً بينما السياسة المالية الانكماشية تعالج الفجوة بشكل أسرع** إلا أنه في حال استمرت هذه السياسة فإنها قد تؤدي إلى **بطالة.**

الخيار بين سياسة الانفاق وسياسة الضرائب:

- يمكن تحريك الاقتصاد من خلال السياسة المالية وفق الاتجاه المطلوب عن طريق تغيير الانفاق الحكومي أو تغيير الضرائب أو الاثنين معاً.

لتحقيق توسع اقتصادي	لتحقيق انكماش اقتصادي
↑ الانفاق الحكومي أو ↓ الضرائب	↓ الانفاق الحكومي أو ↑ الضرائب

- **في حالة السياسة المالية التوسعية: (السياسات المالية والنقدية تحرك منحى الطلب الكلي) توسعية (يتحرك منحى الطلب يمين اما انكماشية يتحرك منحى الطلب يسار)**

زيادة الانفاق الحكومي (خفض الضرائب) يؤدي لتحرك خط الانفاق لأعلى فيرتفع توازن الناتج المحلي في جانب الطلب. هذا سينعكس على تحرك منحنى الطلب الكلي لأعلى والانتقال لتوازن جديد عند ناتج محلي أعلى و أسعار أعلى.

الخيار بين سياسة الانفاق وسياسة الضرائب:

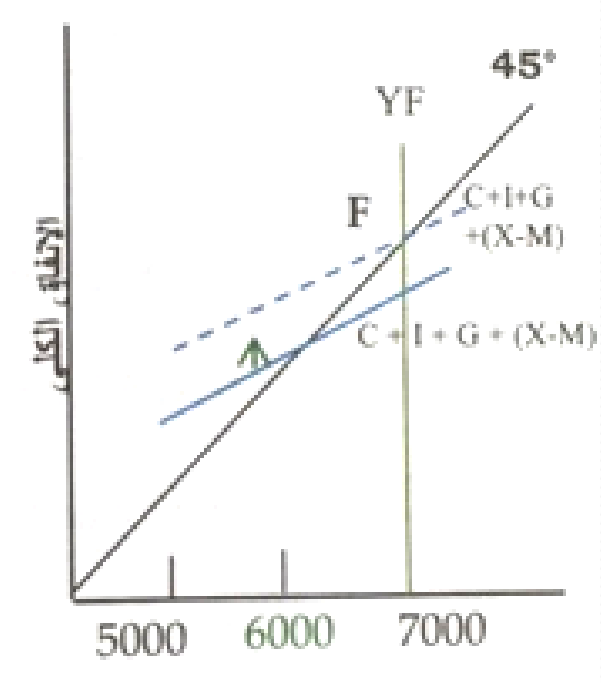

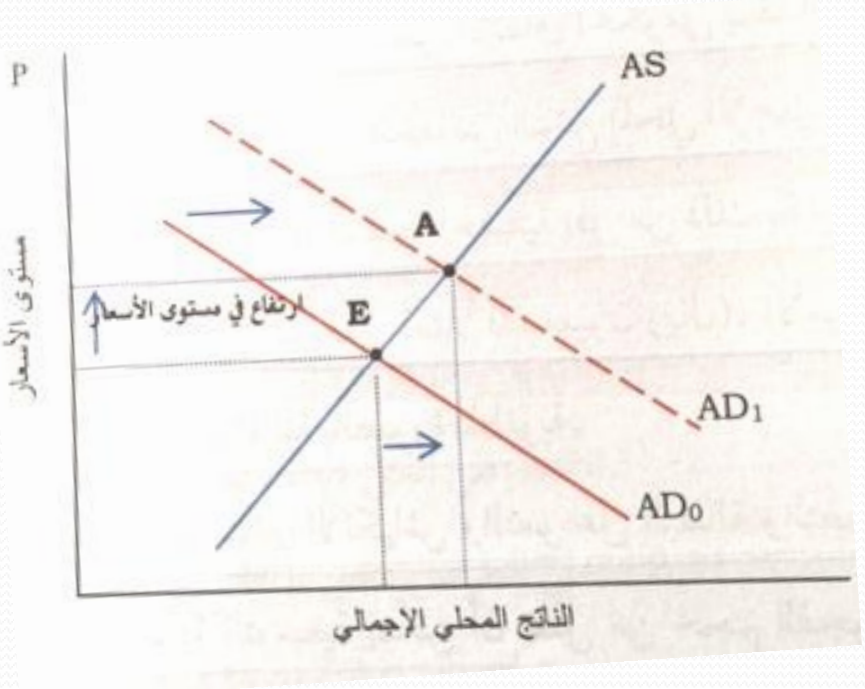

الخيار بين سياسة الانفاق وسياسة الضرائب:

- بما أن سياسة زيادة الانفاق أو التخفيض الضريبي يمكن أن يؤديا إلى زيادة الأسعار والناتج معاً، **فما هو الخيار الذي يمكن أن يتخذه صناع قرار السياسة المالية؟**

الجواب يكمن في حجم ومقدار هيمنة القطاع العام في الاقتصاد.

إذا كانت الية السوق تعمل بإيجابية، يؤيدون محدودية القطاع العام

الدول الغنية بالموارد الطبيعية + والتي تفتقر إلى وجود قطاع عام قوي، يؤيدون تدخل الدولة

T↓ سياسة مالية توسعية

G↓ سياسة مالية إنكماشية

G↑ سياسة مالية توسعية

(النشاط الاقتصادي ↑)

T↑ سياسة مالية انكماشية

(دعم الخدمات العامة ← النمو الاقتصادي)

هل تستطيع الحكومات من خلال السياسة المالية على تحقيق المستوى المطلوب للناتج والوصول لمستوى التوظف الكامل؟

- قيمة المضاعف ليست بالدقة التي يتم عادة افتراضها، مما يعني عدم دقة التنبؤ بتأثير السياسة المالية بالصورة المطلوبة. لان يصعب التنبؤ بالاستثمار و الاستهلاك وصافي الصادرات ذلك وفقاً للعوامل التي تعتمد عليها مثل الأوضاع الاقتصادية العالمية .....

- **تأثير الانكماش والنمو على البطالة:**

السياسة المالية التوسعية تقلل حجم الفجوة الانكماشية من خلال زيادة الطلب الكلي ومن ثم خفض معدل البطالة، إلا أنها قد تؤدي لوضع تضخمي غير مرغوب فيه. لهذا قد تتجنب الحكومة استخدام السياسة المالية.

- لحل هذه المشكلة و تقليل البطالة دون زيادة التضخم، الأفضل اتباع سياسات تؤثر على جانب العرض بدلاً من جانب الطلب.
- حالة الانكماش عكس الحالة السابقة.

سؤال/ إا علمت ان الدخل الفعلي ١٢٠٠ ودخل العمالة الكاملة (التوظف الكامل) ١٠٠٠ في اقتصاد ما، وكان الميل الحدي للاستهلاك ٠,٧٥

١) ارسمي الفجوة مع توضيح نوعها؟
٢) احسبي مقدار الفجوة؟
٣) كيف يمكن علاجها باستخدام الانفاق الحكومي والضريبة الثابتة؟
٤) وضحي أثر معالجة الفجوة على الرسم السابق؟

سؤال للنقاش

في اقتصاد ما بلغ الدخل الفعلي 1200 ومستوى التوظف الكامل 1300 وكان الميل الحدي لكل من الاستهلاك والضريبة 0.8 و 0.25 على التوالي، فإذا قررت الدولة اتباع سياسة مالية لعلاج الفجوة فإن ذلك يقتضي..

أ- زيادة الانفاق الحكومي بمقدار 100

ب- زيادة الانفاق الحكومي بمقدار 20

ج- زيادة الانفاق الحكومي بمقدار 40

د- تخفيض الانفاق الحكومي بمقدار 20

الخلاصة:

- السياسات المالية المتاحة للحكومة هي السياسة الضريبية، الانفاق الحكومي والمدفوعات التحويلية. قد تكون السياسة المالية توسعية أو انكماشية.
- إذا كانت الدولة تعاني من **ركود اقتصادي (فجوة انكماشية)**: يتم تنفيذ سياسة مالية توسعية (بافتراض ثبات المستوى العام للأسعار) فإن الحكومة يمكنها تحقيق هدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو زيادة المدفوعات التحويلية بالقدر الكافي لسد الفجوة. والعكس في حالة الفجوة التضخمية.
- **آلية التصحيح الذاتي تستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً بينما السياسة المالية تعالج الفجوة بشكل أسرع.**

أسئلة مراجعة ص 284